

مواطنون ومختصون لـ «الانباء»: ضرورة إيجاد آليات واضحة لتفعيله على أرض الواقع بعد إقراره بشكل نهائي

«قانون الطفل» الدرع الواقية لحمايته

كريمة طارق

أقر مجلس الأمة خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 11 مارس الجاري قانون حماية الطفل في مداولته الأولى، وتضمن القانون الحقوق الصحية والتعليمية والثقافية التي تكفلها الدولة للطفل، على أن يتم التصويت على القانون بمداولته الثانية في الجلسة المقبلة 24 الجاري، وعرف القانون الطفل في مادته الأولى بأنه «كل ذكر أو أنثى لم يبلغ 18 سنة ميلادية»، حيث أكدت المذكرة الإيضاحية أن القانون جاء لحماية الطفل في جميع الجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والنفسية

والجزائية.

ولتسليط الضوء على كيفية تفعيل القانون، رصدت «الانباء» آراء نخبة من المتخصصين والمواطنين، حول مدى أهمية هذا القانون ووجهات نظرهم فيما يتعلق بأهم البنود التي يجب أن يكفلها للطفل، حيث أكدوا على ضرورة تفعيل القانون بشكل كامل وصورة واضحة للجميع، مؤكداً على أن المشكلة لا تكمن في القانون بقدر ما هي في كيفية تفعيله وتطبيقه على أرض الواقع في حال إقراره خلال جلسة المداولته الثانية، متمنين أن يكفل المفضل جميع حرياتهم وعلى رأسها الحق في التعليم والصحة وحمايتهم من الاعتداء الجسدي، وفيما يلي التفاصيل:



الأسرة من خلال البرامج التوعوية وليس التوعوية فقط والتي يقوم بها نخبة من المتخصصين والباحثين في مجال سلوكيات الطفل، لتعلم الأسرة كيفية التعامل مع الطفل دون استخدام وسائل العنف.

وتمنت، أن يكون هناك قانون خاص منضبط بالإنسان المراهق، خاصة وأن القانون يعرف الطفل بأنه هو الإنسان الذي لم يبلغ 18 عاماً، مشيرة إلى تلك الفئة العمرية والتي تبدأ من سن 12 عاماً تختلف مضامين حقوقها وواجبها في المجتمع، ولا بد من التعامل معهم بأساليب مختلفة لحمايتهم في ظل تلك التطورات التكنولوجية التي تطرأ من حولنا.

وبدوره أكد عبدالعزيز خالد على أن القانون الذي يناقش الآن هو دليل على مدى الرعاية التي توليها الكويت بالجوانب الإنسانية المتعلقة بالطفل، مشيراً إلى ضرورة أن يتكفل القانون بالجوانب الأساسية الخاصة بالطفل مثل حمايته وتأمينه من متطلباته من تغذية سليمة وتعليم جيد وتعزيز شعوره بالأمن داخل المجتمع، مؤكداً أن القانون جاء بمنزلة ردع لكل من تسول له نفسه إحداث أي إيذاء جسدي أو نفسي على الأطفال، متمنياً أن يكون حق الطفل في التعليم ضمن أولويات المجلس خلال مناقشته لواءه، مرجعاً السبب إلى أن التعليم هو سبيل تقدم الأمم وتطورها في مختلف الجوانب، إلى جانب خلق جيل صغير قادر على تنمية بلده وحماية نفسه.

وفي السياق ذاته، أشارت فخرية الكندري إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي والاجتماعي للطفل بحيث يكونان الركيزة الأساسية للقانون، مشيرة إلى ضرورة تكاتف جميع أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية المعنية بتطبيق وتفعيل هذا القانون، معتبراً أنه نقلة جديدة في مجال حقوق الطفل الكويتي، لافتة إلى أن للأسرة دور كبير في تطبيق هذا القانون وذلك من خلال تعريف الطفل وتربيته وفق مبادئ ديننا الحنيف الذي يكفل للإنسان جميع حقوقه منذ نشأته وحتى وفاته، مشيرة إلى أن احترام الأسرة لحقوق الطفل يربي في داخله ثقافة احترام القانون والآخرين كما يعزز ثقته في نفسه.

الجسدي سواء كان في المدرسة أو من قبل الأسرة والخدم، لذلك لا بد أن يمنح القانون حرية أكبر للطفل بحيث يستطيع التعبير عن هذا الإيذاء الذي يتعرض له مما يساعده على تعزيز ثقته بنفسه ويمنحه الحلول التي يكفلها القانون لحل مشاكله».

أساً أمينة سر الرابطة الوطنية للأمن الأسري ورئيسة اللجنة الكويتية للوعي النفسي الباحثة الاجتماعية د.غنيمة حبيب، فبينت أن تفعيل القانون أهم من القانون ذاته، مشيرة إلى أن بنود القانون تحتوي على أخطاء بالقوانين، إنما في كيفية إيجاد الوسائل السليمة لتفعيله على أرض الواقع.

وزادت حبيب: في حال صدور هذا القانون سيعمل على إصلاح الكثير من الأمور والمشاكل الاجتماعية والصحية والتعليمية لدى الأطفال، لافتة إلى أن بنود القانون تحتوي على الكثير من المواد المتأخرة خاصة في ظل تواجد عدد من النخب المتخصصة في مجال الطفل، مؤكدة على ضرورة حماية القانون للاعتداءات التي يتعرض لها الطفل من ضرب وإيذاء جسدي، لأن الطفل الذي ينشأ وترى في ظل انتهاكات لحقوقه الأساسية قد يصبح منحرفاً سلوكياً أو أخلاقياً، ولا توجد إحصائيات واضحة حتى الآن عن تلك الانتهاكات التي قد يتعرض لها الطفل في المدرسة أو من قبل الأسرة في بعض الأحيان، مؤكدة على أن وجود مثل تلك القوانين سيعالج الكثير من تلك الظواهر السلبية.

وفيما يتعلق بأهم البنود التي لا بد أن يشملها القانون، قالت «لا بد أن يتضمن القانون كل حقوق الطفل بمختلف جوانبها الاجتماعية والصحية والثقافية، لأن الإخلال بجزء من تلك الحقوق سيؤدي إلى تدمير باقي الحريات والحقوق الخاصة به، خاصة أنه في مرحلة تكوين الشخصية والتي تعتبر من أصعب مراحل الإنسان، وأوضحت د.غنيمة أن توعية مختلف فئات المجتمع وتعريفهم بالقانون في حد ذاته أمر مهم جداً، لافتة إلى ضرورة توعية مختلف الجهات التعليمية والاجتماعية والحكومية بكل تفاصيله بحيث يصبح واضحاً للجميع، مما يساهم في تجنب الكثير من التجاوزات التي قد تحدث، كما بينت أهمية تعريف



فخرية الكندري



زينب القلاف

ان يعزز القانون ثقافة احترام القانون لدى الطفل منذ نعومة أظفاره، بحيث نستطيع بناء جيل جديد يحترم القانون ويطبقة بمختلف جوانبه. وأوضحت الكندري، أن الجهود المبذولة في أقرار هذا القانون تأتي لتصحيح المسار بما يتناسب مع اتفاقية حقوق الطفل التي قاست الكويت بالتصديق عليها، لذلك جاء «القانون الطفل» لمواءمة الاتفاقيات العالمية والسير بخطوات ثابتة في إبراز وجه الكويت الحضاري من حيث الحريات والحقوق، مؤكدة على دعم الجمعية لتتسلك الجهود والتوجه الذي يعتبر نقلة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال في الكويت، مشددة على أن تفعيل هذا القانون يمنح الطفل وسيلة دفاع جديدة خاصة في ظل بنود واضحة تضمن حياة مستقرة مليئة بالحريات، ويجب توعية أفراد الأسرة بجميع جوانب القانون المختلفة، إلى جانب توفير المزيد من الدورات التدريبية الخاصة بكيفية تهذيب الطفل دون المساس بكرامته كإنسان أو تعريضه للإيذاء الجسدي أو النفسي.

وفيما يتعلق بأهم الحقوق التي لا بد أن يكفلها القانون الجديد، قالت «حرية التعبير الجسد عن رأيه، مرجحة ذلك إلى أن الطفل في أغلب الأحيان لا يتمكن من الحصول على الأساليب والوسائل الكافية في التعبير عما يتعرض له من ظلم، خاصة فيما يتعلق بالإيذاء

على ما نص عليه الدستور الكويتي في مادته 9 والتي تنص على أن «الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أوصالها ويحمي في ظلها الأئمة والطفولة»، مؤكداً «لا شك أن القانون سيكون مفخرة للكويت من الناحية الإنسانية وللأطفال من الناحية الاجتماعية حين يتم تفعيله على أرض الواقع وبصورة واضحة للجميع»، مؤكداً على ضرورة تعريف الطفل بكافة حقوقه التي سيكفلها له القانون، بالإضافة إلى توعية المجتمع بما هو محظور على الأطفال.

وتابع: أن الكويت لا تدخر جهداً في الوصول إلى أعلى مستويات العمل الإنساني والحفاظ على الحقوق والحريات، مشيراً إلى أنها كانت من الدول السباقة في الانضمام إلى اتفاقية الطفل عام 1991، كما كانت سباقة في التوقيع على مختلف الاتفاقيات التي تكفل للطفل كافة حقوقه مثل: «اتفاقية تحريم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة» و«اتفاقية تحريم استغلال الأطفال في الأقلام والمواد الإباحية».

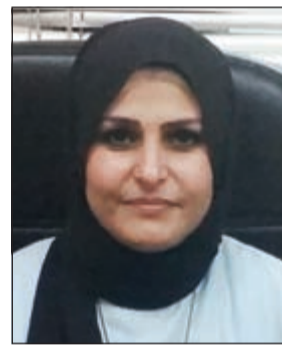
ومن جهتها، أكدت رئيسة لجنة المرأة والطفل وعضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان خلود التنفيقي على أن الهدف من القانون هو تعزيز الانتماء والوطنية وكرامة الإنسان، دون النظر إلى النوع أو الجنسية والأصل الاجتماعي أو العرقي، لافتة إلى ضرورة



خلود التنفيقي



مشاري السند



د.غنيمة حبيب

من قبل جميع الجهات المعنية في الدولة وتقديم الجوانب الإنسانية والاجتماعية على كل شيء. وأضاف السند: أن القانون الذي أقره المجلس في مداولته الأولى عرف الطفل في مادته الأولى بأنه «كل ذكر أو أنثى لم يبلغ 18 عاماً»، مشيراً إلى أن المذكرة الإيضاحية للقانون جاءت لحماية الطفل وتوفير حقوقه المختلفة في كافة الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية، لافتاً إلى أن هذا القانون يأتي تأكيداً

الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية أيضاً. من ناحيته أكد عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وعضو منظمة العفو الدولية مشاري السند على أن الطفل لا يحتاج إلى مجموعة من القوانين حبيسة الأراج، إنما يريد قانون مفعّل يسهل تطبيقه فعلياً وعملياً بحيث يستفيد منه كافة الأطفال المعنية، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في تفعيل هذا القانون وليس إقراره، لذلك فإن تنفيذ القانون وتطبيقه يحتاج إلى متابعة مستمرة وفعالة

في البداية، أشارت استشارية الإرشاد النفسي والاجتماعي والناشطة في حقوق الطفل زينب القلاف، إلى ضرورة مساعدة الطفل على «رفع سقف الخجل» في جميع الأمور والمشكلات التي قد يتعرض إليها، مؤكدة على أن حماية الطفل لا بد أن تكون ضمن البنود الرئيسية والمفعلة في قانونه الخاص.

وأضافت القلاف أن للاعتداء على الطفل آثاراً عاطفية مدمرة على الطفل في سلب حريته وخذلانه، كما أنه يولد عدم الثقة بالنفس، ويحرم الأطفال من ممارسة حقوقهم كاللعب والتعليم والتعبير عن آرائهم، ويجعلهم انطوائيين، أو يخرجهم عن إطار الطفولة والبراءة والخجل، موضحة أن تلك المشكلة التي يتعرض لها الطفل لا تظهر للعلن، لذلك فلا بد أن يكون القانون الدرع الواقية الأولى للطفل في حل تلك الظاهرة الخطيرة والتي قد تؤثر على الطفل في مختلف

يجب حماية الطفل من العنف والاعتداء بجميع أشكاله

بيان وتوضيح

عائلة المنيس

تبراً وترفض ما تم تداوله في وسائل الاتصال الاجتماعي وما قد تم عمله من قلادة بإسم

محمد عبدالعزيز المنيس رحمه الله وزج اسم العائلة فيما لا دخل لها به.

والعائلة تحتفظ بكامل حقوقها القانونية بهذا الشأن.

حفظ الله الكويت وأميرها من كل مكروه

عائلة المنيس

أبرز مواد «قانون الطفل»

المادة 4: للطفل الحق في نسبه الى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما وله الحق في إثبات نسبه الشرعي إليهما وفقاً لما يقره القانون حتى بلوغ سن الرشد.

المادة 22: ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها، وتزودها بالوسائل الإرشادية والمتابعة الطبية والإعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال.

المادة 32: تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التفتيش الفني والإشراف المالي والإدارة على دور الحضانه للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة لتنفيذه له.

المادة 38: تراعى أحكام القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن القانون الإلزامي وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

المادة 47: يحظر تشغيل وتدريب الطفل قبل بلوغه سن 15 سنة ميلادية، كما يحظر تشغيل الطفل في أنواع الأعمال التي يمكن بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها أن تعرض صحة أو سلامة أو أخلاق الطفل للخطر.

مادة 52: يجوز بعد موافقة صاحب العمل منح الأم العاملة إجازة بدون أجر ولمدة سنتين لرعاية طفلها وذلك بعد أقصى ثلاث مرات طوال خدمتها لديه.

مادة 59: للطفل من ذي الإعاقة الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمي اعتماده على نفسه وتيسير اندماجه في المجتمع.

مادة 68: على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المائلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي جميع الوسائل العامة والخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض على الأطفال ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة، وباللغتين العربية والانجليزية.

مادة 72: لا يجوز منح الطفل ترخيصاً بقيادة أي مركبة آلية.

مادة 77: تنشأ مراكز حماية الطفولة في كل محافظات الدولة وتتبع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

مَشْرِفَةُ الْأَكْبَرِيَّةِ

تتقدم

أسرة الجمعية الصيدلية الكويتية ومنتسبيها

بخالص العزاء والمواساة لأسرة
الزميل / مجدي حامد

وسيقام واجب العزاء في
مقر الجمعية الصيدلية - الجابرية
دار المهن الطبية
وذلك يوم السبت 21/3/2015
من الساعة 6-8 مساءً

سالن الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللهم والى الله الرجوع